S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1995/30
16 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٥٤٥ لمجلس الأمن المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن النظر في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بالبيان التالي:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1995/467) المقدم عملا بقراره ٩٩٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥. ويساور القلق المجلس إزاء الحالة المبينة في ذلك التقرير، وإزاء استمرار إخفاق الطرفين في التعاون بشكل مرض مع عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا ("أنكرو") وفي الامتثال التام لمطالب المجلس. وهو يدين، بوجه خاص، استمرار الأعمال الهجومية وتخويف أفراد أنكرو، انتهاكا لقراره ٩٩٤ (١٩٩٥).

ويتطلع مجلس الأمن إلى أن يتعاون الطرفان تعاونا تاما غير مشروط مع أنكرو في تنفيذ ولايتها، وأن يكفلا سلامة أفرادها وأمنهم وحرية انتقالهم. ويطالب المجلس بأن يفي الطرفان بالتزامهما المقرر بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، لاسيما فيما يتعلق بانسحاب جميع القوات والأسلحة الثقيلة من مناطق الفصل، وأن ينفذا تنفيذا تاما الاتفاق المتعلق بالتدابير الاقتصادية لبناء الثقة المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويطلب المجلس من الطرفين، وخاصة حكومة كرواتيا، أن يوقفا جميع العمليات العسكرية في قطاع الجنوب وحوله. وهو يطالب أيضا جميع الأطراف بأن تحترم احتراما تاما الحدود الدولية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك وأن توقف أي عمل يمد نطاق الصراع عبر هذه الحدود، حيث أن هذا يشكل انتهاكا لقرارات المجلس. وهو يكرر تحذيره من أنه سينظر، في حالة عدم الامتثال لما ورد في قراره ٩٩٤ (١٩٩٥) من مطالبة للطرفين بالامتناع عن اتخاذ أية تدابير أو أعمال عسكرية أخرى قد تؤدي الى تصعيد الحالة، في الخطوات الأخرى اللازمة لضمان هذا الامتثال.

ويطلب مجلس الأمن من اللجنة المنشأة بموجب القرار ٧٢٤ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أن تواصل التحقيق، وفقا لولايتها، في التقارير المتعلقة بانتهاك القرار ٧١٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

160695 160695 95-18198

ويرحب مجلس الأمن بموافقة حكومة كرواتيا على استمرار وجود أنكرو في منطقة سلافونيا الغربية، المعروفة باسم قطاع الغرب، بغرض تنفيذ ولايتها، لا سيما فيما يختص بحقوق الإنسان، وهي الولاية التي لا يزال يوليها أهمية فائقة. وهو يؤيد رأي الأمين العام فيما يتعلق بضرورة التوفيق وبناء الثقة في ذلك القطاع. وهو يشدد على الأهمية التي يوليها للاحترام التام لما للسكان الصرب في ذلك القطاع من حقوق الإنسان. وهو يشجع الأمين العام على مواصلة تنسيقه مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وكذلك مع المنظمات الدولية والوكالات الأخرى، في هذا الصدد.

ويحيط مجلس الأمن علما بالقرار الذي توصل اليه الأمين العام، ألا وهو أنه لم يعد من الممكن استكمال إعادة وزع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا بحلول ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٥ حسبما ارتأى المجلس في قراره ٩٨٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وهو يطلب الى الأمين العام أن يمضي بأسرع ما يمكن في إعادة الوزع هذه، بهدف الوفاء بجميع مهام أنكرو المقررة بموجب ولايتها. وهو يطالب بأن يتعاون الطرفان مع أنكرو فيما تبذله من جهود لتنفيذ ولايتها تنفيذا تاما.

ويحيط مجلس الأمن علما بأن كلا الطرفين قد أعربا عن رغبتهما في استمرار بعثة حفظ السلام، وبأنهما يلتمسان المساعدة من أنكرو. وهو يرحب بعزم الأمين العام على أن يرصد رصدا دقيقا تعاونهما مع أنكرو وامتثالهما لاتفاق وقف إطلاق النار، المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، ويطلب اليه إبقاء المجلس على علم تام بهذا الشأن. فهذا التعاون والامتثال ضروريان لتنفيذ ولاية أنكرو ولإحراز تقدم صوب التوصل الى تسوية قائمة على التفاوض تحترم احتراما تاما سيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الاقليمية وتكفل أمن جميع الطوائف وحقوقها.

وليس بوسع مجلس الأمن أن يقر أي خطوات تتخذها السلطات الصربية المحلية في جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك لإقامة اتحاد فيما بينها، حيث أن هذا يتعارض مع التزام المجلس بسيادة جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك وبسلامتهما الإقليمية.

ويؤكد مجلس الأمن على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع، وهو يطالب الطرفين بإعادة تأكيد التزامهما بحل خلافاتهما حلا سلميا.

ويلاحظ المجلس، بكل أسى، ما عانته أنكرو من خسارة في الأرواح ومن إصابات، ويقدم تعازيه الى أسر الراحلين.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر."

- - - - -